

وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلم امتي بالمرأض زيد بن ثابت  
صحيح الترمذي وكذا الحاكم على شرط الشيخين **مسئلة**  
**الالهام** ايضاح شيء في القلب يثلج بضم اللام وحكى فقها  
اي يظهر له الصدر يخص به الله تعالى بعضا صغيا شه  
**وليس** حجة لعدم ثقة من ليس معصوما بخواطة لانه  
لا يامن دسيسة الشيطان فيها خلافا لبعض الصوفية  
في قوله انه حجة في حقه اما المعصوم كالنبي صلى الله عليه  
وسلم فهو حجة في حقه وحق غيره اذا تعلق بهم كالوحي  
**خاتمة** قاله النفاخي الحسين بن مكي الفقه على  
اربعين امورا ان النبي لا يرفع من حيث استصحابه بالشك  
ومن مسائله من يتصور الطهارة وشك في الحدث ياخذ  
بالطهارة وان الضرير **ك** ومن مسائله وجوب رد الغنم  
وخمانه بالتلف وان الشقة تجلب التيسير ومن مسائله  
جواز الفحص والمجموع والظن في السفر بشرط وان العادة  
**تكملة** بفتح الكاف المشددة ومن مسائله اقل الحيض  
والكثير قيل زيادة على الاربعة وان الامور يتخاضها  
ومن مسائله وجوب النية في الطهارة ورجح المصنف

الى

الى الاول فان الشئ اذ لم يقصد اليقين عدم حصوله  
**الكتاب السادس في التعادل**  
**والترجيح** بين الادلة عند تعارضها يتبع تعادل النفاخي  
اي تعادلهما بان يدل كل منهما على متما في ما يدل عليه الآخر  
اذ لو جاز ذلك لتثبت مداركها فيجتمع المتنافيان فلا وجود  
لنفاطين متنافيين كدال على حدوث العالم ودال على قدمه  
وعدل عن قول ابن الحاجب نفاظ الدليلين العقليين بخلاف  
الى ما قاله ليناسم قوله تعادل الترجمة ويشمل قوله  
القاطعين العقليين والتقليين كما صحح بهما في شرح  
المنهاج والعقائد والنقائ ايضا والكلام في التقليين حيث  
لا نسخ بينهما وليا حث ان يقول لا بعد فان يجري فيهما  
الخلاف الا في الامارتين ليج توجيهه الا في فيهما **وكذا**  
يتبع تعادل الامارتين اي تعادلهما من غير مرجح لاحدهما  
**في نفس الامر على الصحيح** حذر من التعارض في كلام الشارع  
والجوز وهو الاكثر يقول لا محذور في ذلك وينسب عليه  
ما سياتي امانا تعادلهما في ذهن المجتهد فوافق قطعاه وهو متسا  
ترودة لزمه والشافعي الا في فان توهم التعادل اي وقع